الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر
للعلوم الإسلامية
كلية الآداب والحضارة الإسلامية

قسم اللغة العربية
تخصص لسانيات عامة
السداسي السادس (ليسانس)

دروسٌ في مادّة:

أصول النحو (أعمال موجهة) (1)

(قراءة في كتب تراثية وتحليل نصوص)

إعداد الأستاذ: خليفة مرابط

السنة الجامعية: 2019-2020

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الطلبة والطالبات! تحية طيبة وأرجو أن تكونوا بخير وفي صحة وعافية، وبعد:

فهذه جملة من الدروس في مادة أصول النحو بنيناها على نصوص مختارة من بعض الكتب التراثية المتخصصة في هذا العلم، وإنما اخترنا هذه الطريقة لسببين؛ أحدهما أن المقرر عليكم في حصة الأعمال الموجهة قراءة في كتب تراثية وتحليل نصوص، والسبب الآخر أن هذه الكتب التراثية تشتمل على علم جَمٍّ وفوائد غزيرة، ولاسيما في هذا العلم الذي بدأت ملامحه الأولى عند أبي علي الفارسي (ت377هـ) وتلميذه ابن جني (ت392هـ) واستوى على سوقه على يد أبي البركات الأنباري (ت577هـ).

هذا، وقد كنتُ أسمعتكم في قاعة الدرس كلاما للأستاذ عبده الراجحي في ذلك المعنى معنى أهمية كتب التراث، وأنا أنقله ههنا عسى أن تتنبهوا على قيمة كتب أسلافنا وتنتفعوا بها كأتم ما يكون الانتفاع؛ فيقول الأستاذ المذكور في مقدمة كتابه الموسوم (دروس في المذاهب النحوية):

> وفي ميدان النحو القديم يبدأ طلابنا بدرس الكتب التي توفر أصحابها على شرح « ألفية » ابن مالك ، وينتهون في السنتين الأولى والثانية من القسم الأكبر من أبواب النحو ، ولئن كانت هذه الكتب متأخرة من حيث التاريخ العام للنحو العربي فإنها في الوقت نفسه صالحة لأن تقدم للطالب صورة واضحة عن تركيب النحو ، فضلا عن أنها تدربه على معالجة النصوص النحوية القديمة .
>
> وفي السنة الثالثة نتقدم بهم خطوة أخرى نحو تعريفهم بنشأة هذا النحو وتطوره وتأصيل منهجه واختلاف مذاهبه ، وقد استقر في يقيننا أن ذلك ينبغي ألا يكون على هيئة محاضرات تاريخية تقدم مدارس النحو وأعلام كل مدرسة والخصائص التي تميز منهجها ، بل يجب أن يكون من خلال نصوص من أمهات كتب النحو ، ومن المصادر التي يحتاجها الطالب في مستقبل حياته العلمية مما لا تتيح له الدراسة الجامعية الأولى أن يتعرف عليها ونحسب أن هذه النصوص سوف تجعله يَألَفُ هذه الكتبَ التي يسمع بها سماعاً ويخشى الاقتراب منها لما يحيط بها ما يحيط كل مجهول من توهم الصعوبة فضلا عن رهبة الابتداء .

ولا يخفى أن المعنى المشارَ إليه المَسُوقَ من أجله هذا الكلامُ موجودٌ في الفقرة الثانية منه. ثم قال في إثر هذا الكلام:

> من هنا كانت هذه « الدروس » ، اخترناها لتمثل « المذاهب النحوية» العربية ، فاخترنا من « البصرة » « الكتاب » لإمـــام النحاة سيبويه ، و «المقتضب» للمبرد ، ومن « الكوفة » «معاني القرآن » لإمامها الفراء ، ثم قدمنا فصولا من « الإنصاف » ليقف الطالب على طرائق الخلاف بـــين المدرستين ، ثم قدمنا من « بغداد » كتابا واحدا لعالمِيَنْ هو « شرح»ابن يعيش على « مفصل » الزمخشري ، وانتقلنا إلى « الأندلس » لنقدم كتاب ابن مضاء في « الردّ على النحاة » ، وختمنا الكتاب « بمصر » ؛ فقدمنا نصوصاً من « المغني » لابن هشام ، ومن « شرح الأشموني » على الألفية وفي كل ذلك قدمنا لكل كتاب بمقدمة نعرّف فيها بالملامح العامة للمدرسة التي ينتمي إليها المؤلف ، وقدمنا النصوص مشروحة مع عناية خاصـــة بالأسس التي ينهض عليها النحو القديم .

ولكم في هذا الكلام حوافز وفوائد كثيرة، وبالله التوفيق.

* * *

واعتمدنا في دروس هذا الإرسال الأول على نَصَّيْن؛ أحدهما لابن الأنباري (ت577هـ)، والثاني للسيوطي (ت911هـ)، واتَّبعنا في شرحهما المنهج التحليلي، وهكذا جاءت دروس هذا الإرسال في موضوعين هما:

الموضوع الأول: علم أصول النحو (موضوعه – فائدته – طبيعته).

الموضوع الثاني: علم أصول النحو (تعريفه – مباحثه).

وربما نقلنا في الشرح والتحليل نصوصا مساعدة أخرى، واخترنا في آخر كل موضوع نصا نقلناه للتدريب يتدرب عليه الطلبة والطالبات بالقراءة والفهم والتحليل.

* * *

الموضوع الأول: علم أصول النحو (موضوعه - فائدته - طبيعته)

يقول أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري (ت577هـ) في كتاب (لمع الأدلة في أصول النحو):

الفصل الأول

في معنى أصول النحو وفائدته

أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله ، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله . وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل، والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع (٢) الاطلاع على الدليل ؛ فان المخلد الى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب ، ولا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتياب (٣).

يُستفاد من هذا القول جملةٌ من الأمور:

1- منها أن موضوع أصول النحو هو النحوُ وأَدِلَّتُه، وأما موضوع النحو فهو الكلام العربي... وقد تم تفصيل هذا الأمر في قاعة الدرس في هذا السداسي السادس وفي السداسي الثالث من قبله.

2- ومنها أن أصول النحو يبحث في أدلة النحو، ولكنه يبحث فيها من حيث هي أدلةٌ إجماليةٌ؛ فيقول السيوطي (ت911هـ) في كتاب (الاقتراح في علم أصول النحو، ص21):

[المسألة] الأولى: أصول النحو: «علم يُبْحَثُ فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلَّتُه، وكيفيةُ الاستدلال بها، وحالُ المستدل».

أي إن علم أصول النحو لا يبحث في أدلة النحو التفصيلية، ولكن الإجمالية، والفرق واضح؛ فأدلة النحو التفصيلية هي أدلة المسائل الجزئية، كدليل جواز الفصل بين المتضايفين (المضاف والمضاف إليه) بالمفعول، وهو -أي: الدليل- قوله تعالى في قراءة عبد الله بن عامر الشاميّ -وهو أحد القراء السبعة أصحاب القراءات المتواترة-: ﴿وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ الأنعام: 137، فـ(قَتْلُ) نائبُ فاعلٍ لـ(زُيِّنَ)، وهو مصدرٌ عاملٌ عملَ فعله، وهو

مضاف إلى فاعله (شُرَكَائِهِمْ)، و(أَوْلَادَهُمْ) مفعولُ القتل، و(شُرَكَائِهِمْ) مضافٌ القتلُ إليه، وهو فاعل القتل في المعنى، ففُصِلَ بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف، والتقدير: زُيِّنَ لكثير مِن المشركين قَتْلُ شركائِهم أولادَهم، أي: زُيِّنَ لكثير مِن المشركين القَتْلُ الواقعُ من شركائِهم على أولادهم، ومن أدلة هذه المسألة كذلك قول الشاعر:

فَزَجَجْتُهَا بِمِزَجَّةٍ زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ

أيْ: نَغَزَ ناقةً أو نحوَها بآلةٍ حادّةٍ عُودٍ أو نحوِه لتُسْرِعَ السَّيْرَ أو لغيرِ ذلك نَغْزًا كنغز أبي مَزادَةَ (وهو رجلٌ من الناس) القَلُوصَ (وهي الناقة الشابة)، فـ(زَجَّ) مفعولٌ مطلقٌ مبين للنوع، وهو مصدر عاملٌ عملَ فعله، وهو مضاف إلى فاعله (أَبِي مَزَادَةَ)، و(القَلُوصَ) مفعول المصدر (زَجَّ)، و(أَبِي) مضافٌ الزَّجُّ إليه، وهو فاعل الزَّجِّ في المعنى، ففُصِل بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف، والتقدير: فَزَجَجْتُهَا بِمِزَجَّةٍ زَجَّا كزَجِّ أَبِي مَزَادَةَ القَلُوصَ، أي: زَجًّا كالزَجِّ الواقعِ من أَبِي مَزَادَةَ على القَلُوص.

فهذان الدليلان من الأدلة التفصيلية؛ لأنهما يُستَدَلُّ بهما على مسألة جزئية من مسائل النحو، وكذلك كل دليل في هذه المسألة أو غيرها، ومن شأن الأدلة التفصيلية أن يُستَدَلَّ بها في النحو، فالنحو إذًا يبحث في أدلة النحو التفصيلية ووجه الاستدلال بها... الخ، وأما أصول النحو فموضوعه أدلةُ النحوِ الإجماليةُ؛ فأصول النحو يبحث في القياس مثلا من حيثُ تعريفُه وأركانُه وكيفيةُ الاستدلال به في النحو وتعليلُ حجيته فيه وعلاقةُ القياس النحوي بسائر أدلة النحو ثم علاقتُه بالقياس في المنطق وأصول الفقه... الخ، وواضح أن هذه البحوث في القياس بحوث إجمالية، أي: بحوث في أصول النحو، فإذا استُعمِل القياس في الاستدلال على مسألة جزئية من مسائل النحو كان ذلك الاستدلال جزئيا أيضا، أي: كان استدلالا نحويا، فهذا فرق ما بين طريقة البحث في القياس من حيث الإجمال وطريقة البحث فيه من حيث التفصيل، أو فرق ما بين البحث في أصول النحو والبحث في النحو، أو فرق ما بين أصول النحو والنحو، وكذلك الأمر في السماع والاستصحاب والإجماع وسائر الأدلة النحوية.

3- والأمر الثالث المستفاد من نص ابن الأنباري المتقدم يتعلق بفائدة أصول النحو، وفائدته هي فائدة أدلة كل علم بالنسبة إلى ذلك العلم، وهل يُتصَوَّر علمٌ من غير دليل؟ ولاسيما إذا كان

علما من العلوم الكلية أو صناعة من الصناعات كشأن علم النحو[1]، ومن ثَمَّ فالذي ليس له علم بأدلة النحو (أو أصول النحو) فمثله كمثل من يحفظ شيئا من ألفاظ اللغة من مُترادِف أو مُشترَك أو مُتضادّ أو مُعرَّب أو غريب أو نحو ذلك؛ فإذا كان الحافظ شيئا من ذلك لا يستطيع أن يضيف إلى حفظه شيئا إلا باستئناف الحفظ فكذلك العالمُ بمسائل النحو الفاقدُ لأدلته لا يستطيع أن يضيف إليه شيئا ولا أن يجتهد فيه رأيا، ولهذا قال ابن الأنباري في النص المتقدم: «وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل، والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل؛ فإن المخلد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطإ من الصواب، ولا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتياب».

4- والأمر الرابع المستفاد أن أصول النحو كأصول الفقه؛ «فإنّ بينهما من المناسبة

ما لا يخفى ، لأن النحو معقول من منقول ، كما أن الفقه معقول من منقول ، ويعلم حقيقة هذا (١) أرباب المعرفة بهما .

كما يقول ابن الأنباري في (نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص76، تحقيق: إبراهيم السامرائي).

على أن المناسبة بين علم أصول النحو وعلم أصول الفقه ليست مناسبة تامة، «وذلك للفارق العظيم بين طبيعة علوم الشريعة وطبيعة علوم اللغة» كما يقول الأستاذ سعيد الأفغاني، وهذه ملاحظة مهمة جدا؛ فإن جَعْلَ أصول النحو كأصول الفقه قد يضر النحو وأصوله جميعا، ولعل ذلك الفارق العظيم بين العلمين هو الذي حمل بعض العلماء على عدم الأخذ بالإجماع في اللغة والنحو كابن الأنباري.

* * *

وبمناسبة ذكر مسألة الإجماع في اللغة والنحو أحببنا أن ننقل للطلبة والطالبات هنا (باب القول على إجماع أهل العربيّة متى يكون حُجَّة) من كتاب الخصائص لابن جني تدريبا لهم على قراءة المصادر العربية القديمة وترغيبا لهم فيها. ويُطلَب منهم قراءتُه وتَفَهُّمُه وتحليلُه وكشفُ الفرق بين الإجماع في اللغة والنحو وبين الإجماع في الشرع والوقوفُ مِن ثَمَّ على حقيقة العلاقة بين أصول النحو وأصول الفقه. وفي الصفحات الخمسة التالية النص المشار إليه:

[1] قد تم شرح الفرق بين علم النحو من حيث كونه علما كليا أو صناعة من الصناعات وبين علم اللغة من حيث كونه أشياء جزئية أو معرفة من المعارف في قاعة الدرس.

— يا أبا العبّاس — أن تنفِر عن خِلافِه، وتستوحِشَ منه، ولا تأنس بأوّل خاطرٍ يبدو لك فيه .

ولَعمرى إن هذا ليس بموضع قَطْع على الخصم ؛ إلاّ أن فيه تشنيعا عليه، و إهابة به الى تركِه، و إضافة[1] لعذره فى استمراره عليــه ، وتهالُكه فيــه ، من غير إحكامه وإنعام الفحص عنه . و إنما لم يكن فيه قَطْع لأن للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو اليــه القياس ، ما لم يُأْوِ[2] بنصّ أو ينتهك حُرْمة شرع . فقِسْ على ما ترى ؛ فإننى إنمــا أضع من كل شىء مثالا موجَزا .

باب القول على إجماع أهل العربيّة متى يكون حُجّة

اعلم أن إجمــاع أهل البــلدين إنمــا يكون حُجّة اذا أعطاك خصمُك يدَه ألاّ يخالف[3] المنصوص . والمقيسَ على المنصوص، فأمّا إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجّة عليــه . وذلك أنه لم يَرِد ممن يطاع أمرُه فى قرآن ولا سُنّة أنهم لا يجتمعون على الخطأ[4] ؛ كما جاء النصّ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله : "أُمّتى لا تجتمع على ضلالة" وإنمــا هو عِلْم منتزَع من استقراء هذه اللغــة .

---

(١) كذا فى ا . وفى ش، ب : « إضافة » . وما أثبت هو الصواب . والإضافة : التضييق .

(٢) يقال : ألوى بالكلام : خالف به عن جهته ، وانحرف عن قصده .

(٣) كذا فى ا ، ج . وفى ش : « تخالف » . وهو تحريف . وفى ب لم ينقط الحرف الأوّل .

(٤) روى هــذا الحديث بعدّة طرق ، وفى بعضها : « لا تجتمع أمتى على خطأ » ويستدل بهذا الأصوليون على حجية الإجماع . وفى أسانيده بعض المقال ، غير أنه قيل : إن معناه روى من طرق عدّة بلغت مبلغ التواتر المعنوى، فصار بكونه حاتم وشجاعة عنترة . وانظر شرح ابن السبكى لمنهاج البيضاوى فى مبحث الإجماع .

فكلّ مَنْ فُرِق له عن علّةٍ صحيحة ، وطريقٍ نَهْجةٍ[(١)] كان خَلِيل نفسه ، وأبا عَمْرو فكرِه[(٢)] .

إلا أننا — مع هذا الذى رأيناه وسوّغنا مرتكبَه — لا نسمح له بالإقدام على مخالفةِ الجماعة التى قد طال بحثُها ، وتقدّم نظرُها[(٣)] ، وتتالت أواخرَ على أوائلِ[(٤)] ، وأعجازا على كلاكِل ، والقومِ الذين لا نشكّ فى أن الله — سبحانه وتقدّست أسماؤه — قد هداهم لهذا العِلْم الكريم ، وأراهم وَجْهَ الحكمة فى الترجيب[(٥)] له والتعظيم ، وجعله ببركاتهم ، وعلى أيدى طاعاتهم ، خادما للكتاب المنزل ، وكلام نبيه المرسل ، وعَوْنًا على فهمهما ، ومعرفة ما أُمِرَ به ، أو نُهِى عنه الثَّقَلان منهما ، إلّا بعد أن يناهضه[(٦)] إتقانا ، ويثابته عِرفانا ، ولا يُخلِد إلى سانح خاطره ، ولا إلى نَزْوةٍ من نَزَواتِ تفكّره .

فإذا هو حذا على هذا المثالِ ، وباشر بإنعام تصفُّحه أحناء الحال ، أمضى الرأى فيما يريه الله منه ، غير معازٍّ[(٧)] به ، ولا غاضّ من السَّلَف — رحمهم الله — فى شىء منه . فإنه إذا فعل ذلك سُدِّد رأيه . وشُيِّع[(٨)] خاطره ، وكان بالصواب مِئنّة ، ومن التوفيق مِظنّة ، وقد قال أبو عثمان عمرو بن بَحْر الجاحظ[(٩)] : ما على الناس شىء أضرّ من قولهم :

---

(١) أى بينة واضحة . وفيما نقله الشاطبى عن ابن جنى : «طريق نهج» . وهو صحيح ؛ فإن الطريق يذكر ويؤنث . انظر حواشى يس على الألفية ص ٢٥٤ ج ٢

(٢) يريد إمام نفسه كالخليل إمام الناس ، وكأبى عمرو بن العلاء فى ذلك .

(٣) عقب الشاطبىّ على هذا القول بقوله : « فهو قول مردود ، سبيله فى ذلك سبيل النظام وبعض الخوارج والشيعة . بل نقطع بأن الإجماع فى كل مئ حجة شرعية » . انظر المرجع السابق .

(٤) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « نظيرها » وهو خطأ .

(٥) كذا فى ب بالجيم . وفى ش ، أ : « الترحيب » وهو تحريف .

(٦) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « يفاهمه » .

(٧) المعازّة : المغالبة . وهو هكذا فى أ ، ج . وفى ش ، ب : « معان » . وهو تحريف .

(٨) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « الصواب » .

(٩) كذا فى ش ، ب . وفى أ سقط كلمة « الجاحظ » .

ما ترك الأوّل للآخر شيئا . وقال أبو عثمان المازنيّ[1]: «وإذا قال العالِم قولا متقدّما فللمتعلّم الاقتداء به (والانتصار له)[2]، (والاحتجاج)[3] لخلافه[4]، إن وجد إلى ذلك سبيلا[5]» وقال الطائيّ الكبير :

يقول مَن تطرُق أسماعَه كم ترك الأوّلُ للآخِرِ[6]!

فمّما جاز خلافُ الإجماع الواقع فيه منذ بُدِئَ هذا العلم و إلى آخر هذا الوقت ، ما رأيته[7] أنا فى قولهم : هذا جُحْر ضَبٍّ خَرِبٍ . فهذا يتناوله آخِرٌ عن أوّلٍ ، وتالٍ

---

(١) كذا فى أ . وسقط هذا اللفظ فى ش ، ب . وانظر قول أبى عثمان فى تصريفه فى «باب ما قيس من المعتل ولم يجئ على مثاله إلا من الصحيح» ص ٦١٠ نسخة التيمورية . (٢) فى المازنى : «والاحتجاج لقوله» . (٣) فى المازنى : «والاختيار» . (٤) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «بخلافه» ، وفى ج : «على خلافه» . وهذا موطن الاستشهاد من كلام المازنيّ .

(٥) كذا فى أ ، ب . وفى ش : «إذا» . (٦) هو من قصيدة له فى مدح أبى سعيد ، أوّلها :

قل للأمير الأريحيّ الذى كفاه للبادى وللحاضر

وقبله : لا زلت من شكرى فى حلة لابسها ذو سلب فاخر

فالحديث فى البيت الشاهد عن حلة الثناء فى البيت قبله . وانظر الديوان ١٤٣

(٧) أورد السيرافيّ هذا الرأى وعزاه لبعض النحويين ، فهل يعنى ابن جنى؟ وكانت وفاة السيرافيّ سنة ٣٦٨ ، ووفاة ابن جنى سنة ٣٩٢ ، والسيرافى فى درجة أبى على أستاذ ابن جنى . وعلى كل حال فقد تعاصر ابن جنى والسيرافى دهرا ، فلا ضير أن يكون رأى ابن جنى عرف فى حياة السيرافيّ ، واستحق منه العناية بذكره . و بهذا يتم لابن جنى دعواه انفراده بهذا الرأى وأنه لم يسبق به . وهاك عبارة السيرافى : «و رأيت بعض النحويين قال فى (هذا جحر ضب خرب) قولا شرحته وقوّيته بما يحتمله . زعم هذا النحوىّ أن المعنى : هذا جحر صب خرب الجحر . والذى يقوّى هذا أنا إذا قلنا : خرب الجحر صار من باب حسن الوجه ، وفى خرب ضمير الجحر مرفوع ؛ لأن التقدير كان خرب جحره ...» و يقول ابن هشام فى المغنى ، فى القاعدة الثانية من الكتاب الثامن : «أنكر السيرافيّ وابن جنى الخفض على الجوار ، وتأوّلا قولهم : (خرب) على أنه صفة لـ (ضب) ...» وقد علمت أن نسبة هذا الرأى للسيرافيّ من قبل أنه قوّاه وأيده ، وليس بابن بجدته . و إذا صح أن الرأى لابن جنى فى الأصل كان تقدم السيرافيّ على ابن جنى فى عبارة المغنى لتقدّم وفاته . وانظر السيرافى فى شرح الكتاب ، فى «هذا باب يجرى النعت على المنعوت ، والشريك على الشريك ، والبدل على المبدل منه ، وما أشبه ذلك» .

عن ماض على أنه غَلَط من العرب ، لا يختلفون فيه ولا يتوقّفون عنه ، وأنه من الشاذّ الذى لا يُحمل عليه ، ولا يجوز ردّ غيره إليه .

وأمّا أنا فعندى أنّ فى القرآن مِثْل هذا الموضع نَيِّفاً على أَلْفِ موضِع . وذلك أنه على حذفِ المضافِ لا غير. فإذا حملته على هذا الذى هو حَشْو الكلام من القرآن والشعر ساغ وسَلِس، وشاع وقُبِل .

وتلخيص هذا أن أصله : هذا جُحْر ضَبٍّ خَرِبٍ جُحْرُه ؛ فيجرى «خرب» وصفا على «ضبّ» وإن كان فى الحقيقة لجُحْر . كما تقول مررت برجل قائم أبوه ، فتجرى «قائما» وصفا على «رجل» وإن كان القيام للاب لا للرجُل ، لما ضمِن من ذِكره(١) . والأمر فى هذا أظهر من أن يؤتى بمثال له أو شاهد(٢) عليه . فلمّا كان أصله كذلك حذف الجُحْر المضاف إلى الهاء ، وأقيمت الهاء مُقامه فارتفعت ؛ لأن المضاف المحذوف كان مرفوعا ، فلمّا ارتفعت استتر الضمير المرفوع فى نفس « خرِبٍ » فجرى وصفا على ضبّ — وإن كان الخراب للجحر لا للضبّ — على تقدير حذف المضاف ، على ما أرينا . وقلّت آية تخلو من حذف المضاف ، نعم ، وربّما كان فى الآية الواحدة من ذلك عدّة مواضع .

وعلى نحو من هذا حَمَل أبو علىّ رحمه الله :

* كبيرُ أُناس فى بِجادٍ مزمّل(٣) *

---

(١) أى ضميره . يريد أن المستتر فى مجىء قائم وصفا للرجل وهو ليس بوصف له فى الحقيقة ، بل الموصوف حقيقة الأب ، هو تضمن الأب ذكر الرجل .

(٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « وشاهد » .

(٣) من معلقة امرئ القيس . وصدره :

* كأن ثبيرا فى عرانين وبله *

وثبير — بوزن كريم — جبل . والبجاد : كساء مخطط .

ولم يحمله على الغلط، قال : لأنه أراد : مزمّل فيه، ثم حَذَف حرف الجرّ، فارتفع الضمير فاستتر فى اسم المفعول .

فإذا أمكن ما قلنا، ولم يكن أكثر من حذف المضاف الذى قد شاع وأطّرد، كان حمله عليه أولى من حمله على الغلط الذى لا يحمل غيره عليه ، ولا يقاس به .

ومثله قول لَبِيد :

أو مُذْهَبٌ جُدَدٌ على ألواحِهِ ... النَّاطِقُ المبروزُ والمختوم (١)

أى المبروز به، ثم حذف حرف الجرّ فارتفع الضمير، فاستتر فى اسم المفعول .

وعليه قول الآخر :

* إلى غيرِ موثوقٍ مِن الأرضِ تَذْهَبُ * (٢)

أى موثوق به، ثم حذف حرف الجرّ فارتفع الضمير، فاستتر فى اسم المفعول .

---

(١) قبله : طال الخـــولة بالرسيس قديم ... فبعاقل فالأنعمين رسوم
فكأنّ معروف الديار بقادم ... فبراق غول فالرجام وشـوم

فقوله : « مذهب » عطف على « وشوم » . والمذهب : اللوح المطلىّ بالذهب فيه الكتابة . وجعل له ألواحا كأنه جعل كل جانب منه لوحا . و « جدد » جمع جدّة ، وهى الطريقة ، والخط ، كأنه يريد أسطار الكتابة . ويريد بالناطق الخط الواضح، ووصفه بـ « المبروز » أى المظهر المنشور، و« المختوم » أى غير الواضح والغامض . شبه المعروف من الديار — وهو مابقى من آثارها ودل عليها — بالوشوم وباللوح الذى فيه آية، بعضها واضح وبعضها خفىّ . وانظر الديوان طبع أوربة ٩٢، وشرح الأعلم لشواهد الكتاب فى حواشيه ٢ / ٢٧٤ ، وشرح السيرافى للكتاب ٥ / ٣٨٧ نسخة التيمورية، واللسان (برز) .

(٢) ورد هذا الشطر مع اختلاف فى ثلاثة أبيات لبشر بن أبى خازم، وها كها :

حلفت برب الداميات نحـورها ... وما ضمّ أجياد المصلى ومذهب
لئن شبت الحرب العوان التى أرى ... وقـد طال إيعـاد بهـا وترهب
لتحتملن بالليـل منـكم ظعينـة ... إلى غير موثوق من العـز تهرب

وانظر معجم البلدان (أجياد) .

الموضوع الثاني: علم أصول النحو (تعريفه - مباحثه)

تكلمنا في الموضوع الأول على علم أصول النحو من حيث موضوعه وفائدته وطبيعته، وكل تلك الجهات أو الحيثيات مما يتعرف به أصول النحو، ونأتي في هذا الموضوع الثاني بتعريف منطقي[1] لأصول النحو ثم نشرحه، وذلك التعريف هو للإمام جلال الدين السيوطي (ت911هـ)؛ فيقول في كتاب (الاقتراح في علم أصول النحو، ص21):

[في حدِّ أصول النحو]

[المسألة] الأولى: أصول النحو: «علم يُبْحَثُ فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلَّتُه، وكيفيةُ الاستدلال بها، وحالُ المستدل».

وفيما يلي تعليقات شارحة لذاك التعريف شرحا مناسبا:

1- أدلة النحو هي موضوع أصول النحو كما نقول إن موضوع علم الحساب العملياتُ الحسابية من جمع وطرح ونحوهما، وكما نقول إن موضوع علم الطب البشري جسمُ الإنسان... الخ. ولا فرق بين أن نقول إن موضوع أصول النحو هو أدلة النحو أو النحو، وقد نعود إلى هذه الفكرة فنشرحها إذا ساعدت عليها مناسبة.

2- قد تكلمنا على صفة (الإجمالية) في الموضوع الأول المتقدم، فحصل أن موضوع علم أصول النحو هو (أدلة النحو الإجمالية)، وقلنا قريبا إن موضوع كل علم مما يتعرَّف به ذلك العلم، غير أن ذلك لا يكفي... لنأخذ الأمثلة التالية:

موضوع علم التفسير القرآنُ الكريم.

موضوع علم القراءات القرآنُ الكريم.

موضوع علم التجويد القرآنُ الكريم.

فلو كان موضوع العلم يكفي لتعريف العلم وتعيينه للزم أن تكون تلك العلوم علما واحدا، ولكنها علوم مختلفة، وإنما اختلفت في جهة البحث؛ فموضوع علم التفسير القرآنُ الكريم من حيث بيان معانيه وشرح ألفاظه... الخ، وموضوع علم القراءات القرآنُ الكريم من حيث بيان الأوجه التي

---

[1] للتعريف المنطقي شروط؛ منها أن يكون مساويا للمعرَّف لا أعمَّ ولا أخصَّ، أي: جامعا مانعا، وقد تكلمنا على هذا في قاعة الدرس، ومنها ألَّا يكون بينه وبين المعرَّف دَوْرٌ، والدَّوْرُ كما في نحو قولنا: البياض لون الأبيض، وقد تكلمنا على هذا في دروس مادة المعجمية، ونكتفي بذكر هذين الشرطين، ومن أراد التوسع فعليه بكتب علم المنطق.

قرئ بها مع نسبتها إلى أصحابها... الخ، وموضوع علم التجويد القرآنُ الكريم من حيث كيفية تلاوته وإعطاء كل حرف حقه ومستحقه... الخ، والحاصل من هذا الكلام أن بيان جهة البحث (أو الحيثية[1]) مهم جدا في التعريف، ولولا ذلك لكان التعريف عاما يشمل أمورا مختلفة كما تبين من الأمثلة السابقة، ولذا تُسمّى تلك الجهات قيودا، أي: هي قيود تقيد أو تخصص ذلك العموم المشار إليه حتى يصير التعريف مساويا للمعرَّف تماما. وفيما يلي شرح تلك القيود شرحا مناسبا مع بيان شيء من مباحث علم أصول النحو.

3- (من حيث هي أدلته): أي إن أصول النحو يبحث في أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلة النحو لا أدلة علم آخر، أي: يبحث فيها من حيث هذه الجهة أو هذا الاعتبار؛ لأن تلك الأدلة الإجمالية يمكن أن يُبحَث فيها من حيث هي أدلةٌ لعلوم أخرى، كالقرآن الكريم (وهو من أدلة النحو الإجمالية كما سيأتي بيان ذلك) يُبحَث فيه من حيث هو دليل في العقيدة أو الفقه أو التاريخ... الخ.

وأدلة النحو الإجمالية كثيرة، منها: السماع، والإجماع، والقياس، واستصحاب الحال... الخ. وقد كنا أشرنا إلى الإجماع في الموضوع الأول ونقلنا ثَمَّ كلامَ ابن جني فيه، وبقي علينا هنا أن نتكلم في الأدلة الثلاثة الأخرى كلاما مختصرا ونذكر بعض مباحثها.

3-1- فأما السماع فالمقصود به المسموع من الكلام العربي، أي: المنقول منه نقلا كثيرا وصحيحا، فيكون بهذين الشرطين (أعني: الكثرة والصحة) حُجَّةً في النحو واللغة، أي: دليلا يُستدل به فيهما ويُستخرَج منه القواعد النحوية، ويدخل في المسموع القرآنُ الكريم والحديث الشريف وكلام العرب شعرا ونثرا. ومن مباحث أصول النحو التي تدخل في السماع ما يلي:

- حُجِّيَّةُ القرآن الكريم في النحو، ويتبع هذا المبحثَ قضيةُ رَدِّ بعض النحويين بعضَ القراءات القرآنية الصحيحة وما أثارت من جدلٍ وما تتطلبه من تفسير أو تأويل... الخ.

- حُجِّيَّةُ القراءات القرآنية الشاذة في النحو.

- حُجِّيَّةُ الحديث النبوي الشريف في النحو، ومذاهب النحاة في ذلك، ومناقشة أدلة كل مذهب، وتعليل كل رأي في المسألة تعليلا علميا وتاريخيا.

---

[1] (الحيثية) مصدر صناعي مأخوذ من لفظ (حيث) في قولهم في التعريفات ونحوها: ...من **حيث** كذا وكذا... كما في تعريف السيوطي لأصول النحو.

– الفرق بين لغة الشعر ولغة النثر في الاحتجاج النحوي، وما يتبع ذلك من الكلام في الضرورة الشعرية وأحكامها.

– الفصحى واللهجات ونسبتهما إلى القبائل العربية وخصائصهما والفرق بينهما من حيث الاحتجاج بهما في العربية وكذا من حيث السِّمات الصوتية واللفظية والتركيبية... الخ.

– شروط الكلام العربي المحتج به من جهة الزمان والمكان أو ما يسمى بالمعيارية في الاستقراء.

– الرواية وشروطها ومدى صحتها، ويدخل في هذا الكلامُ في الانتحال والوضع والكلامُ في النصوص المجهولة أو غير المنسوبة وأحكامها.

– القلة والكثرة وأثر ذلك في الاحتجاج النحوي، وما يتبع ذلك من كيفية التعامل مع القليل أو النادر أو الشاذ.

– كمال الاستقراء ونقصه وأثر ذلك في الاستدلال النحوي.

3-2- ومما يُبحَث في القياس: تعريفُه وحُجِّيَّتُه في النحو وأركانُه وشروطُه والفرقُ بينه وبين القياس في المنطق وأصول الفقه والكلامُ في المطرد من الكلام والشاذ منه، ولعل أهم مبحث في القياس على الإطلاق مبحث العلة؛ إذ العلة من أركان القياس وهي مَناطُه، أي: هي التي يتعلق بها القياس، فلولاها ما كان قياس، ثم هي موضع جدل قديما وحديثا، ولهذا كان لها من الاستحواذ على باب القياس ما كان.

3-3- ومما يُبحَث في استصحاب الحال: تعريفُه وحُجِّيَّتُه في النحو ورتبتُه في أدلة النحو وعلاقتُه بالاستصحاب في أصول الفقه، ولعل أهم مبحث في الاستصحاب هو مبحث الأصل والفرع في الحرف والكلمة والجملة؛ إذ الاستصحاب يُبنى على ذَيْنِك الأصل والفرع.

4- قول السيوطي في التعريف: (وكيفيةُ الاستدلال بها): يدخل في هذا كيفيةُ الاستدلال بأدلة النحو من سماع وإجماع وقياس واستصحاب حال... الخ، ولاسيما عند معارضة بعضِها بعضا، كما لو تعارض القياسُ والسماعُ: بأيهما نأخذ؟ ومثال ذلك بناء (**استَفْعَلَ**) من مادة الحاء والواو والذال (**حوذ**)؛ فالقياس يقتضينا أن نقول (**استَحاذَ**)؛ لأن (استفعل) من (حوذ) (**استَحْوَذَ**)، فلما كانت الواوُ مفتوحةً وكان ما قبلها ساكنا نُقِلت فتحةُ الواو إلى الحاء الساكنة قبلها وقُلِبَت الواوُ ألفا، وذلك مثل (**استَقادَ**) من (**قود**)، ويُسمّى هذا في علم الصرف (الإعلال

بالنقل والقلب)، وهذا الإعلال مما يقتضيه (أي: يتطلّبه) القياسُ، ولهذا يقول الصرفيون إن **قِيَاسَ** (اسْتَفْعَلَ) من (حوذ) (**استَحاذَ**)، أي: إنّ القياس يُوجِب أن نقول (**استَحاذَ**)، فـ(**استَحاذَ**) إذًا **مَقِيسٌ**، ولكنّ هذا المَقِيسَ لم يَرِدْ به السماعُ، أي: لم يُسمَع في كلام عربي من قرآن أو حديث أو شعر أو نثر، ولكنّ الذي سُمِع هو أصل البناء قبل الإعلال بالنقل والقلب، وهو (**استَحْوَذَ**)، كما في قوله تعالى: ﴿ ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَأَنسَىٰهُمْ ذِكْرَ ٱللَّهِ ﴾ [المجادلة: 19]، فقد تعارض السماع والقياس، فما العمل حينئذ؟ الجواب عن هذا من وظيفة أصول النحو، وهو (أي: أصول النحو) يقول في مثل هذه المسألة: يجب تقديم (أو تغليب) السماع على القياس، فيُقال (**استَحْوَذَ**) ولا يُقال (**استَحاذَ**).

ويدخل في (كيفية الاستدلال بها) أيضا كيفيةُ العمل حالَ تعارض اللغات أو اللهجات، كتعارض اللغة الحجازية واللغة التميمية، ويدخل في هذا القيد أيضا غير ذلك.

5- قول السيوطي في التعريف: (وحالُ المستدل): نكتفي هنا بقول السيوطي في شرح هذا القيد من التعريف: «وحالُ المستدل، أي: المستنبط للمسائل من الأدلة المذكورة، أي: صفاته وشروطه، وما يتبع ذلك من صفة المقلد والسائل»، ويُشعركم هذا القيدُ وشرحُه بتأثر السيوطي بعلم أصول الفقه في تعريف علم أصول النحو ومباحثه، وقد أشرنا إلى هذه المسألة إشارةً في الموضوع الأول المتقدم.

* * *

هذا، ونضع بين أيدي الطلبة والطالبات في الصفحة التالية صَدْرَ مقدمة الطبعة الأولى من كتاب (أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث) للأستاذ محمد عيد، ولعله من الكتب الأولى المؤلفة في أصول النحو في العصور الحديثة والمعاصرة، ونطلب منهم تحليلَه عموما والإجابةَ على الأسئلة التالية خصوصا:

- عَلَامَ يتكلم هذا النص؟
- هل عرّف المؤلِّفُ علم أصول النحو أَمَّاذَا فعل؟
- ما موضوع كل فقرة من فقراته الأربعة؟
- فِيمَ تختلف آراء ابن مضاء عن آراء سائر النحاة؟ والإجابة على هذا السؤال تقتضيكم الاطلاعَ على كتاب (الرد على النحاة) لابن مضاء القرطبي، وذلك من مقرراتكم الدراسية.

«أصول النحو العربي» يقصد بها الأسس التي بنى عليها هذا النحو في مسائله وتطبيقاته ، ووجهت عقول النحاة في آرائهم وخلافهم وجدلهم ، وكانت لمؤلفاتهم كالشرايين التي تمد الجسم بالدم والحيوية .

وأول مؤلف مشهور عن هذا الموضوع – فيما أعلم – هو «الأصول في النحو» لابن السراج (ت ٣١٦هـ) وقد ضم كتاب «الخصائص» لابن جني (ت ٣٩٢ هـ) أبحاثا قيمة من تلك الأصول ، ثم ألف ابن الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) رسالتيه المختصرتين «الإغراب في جدل الإعراب و «لمع الأدلة في أصول النحو» فقدم فيهما آراء مفيدة سديدة اعتمد السيوطي (ت ٩١١ هـ) على الكثير منها فيما بعد في مصنفه «الاقتراح في علم أصول النحو» .

لقد قدم هؤلاء النحاة وغيرهم من علمائنا الأقدمين – رحمهم الله – جهودا طيبة مستخلصة من استقراء المسائل والجزئيات والآراء التي كانت لعلماء النحو الذين سبقوهم وعاصروهم ، وكانت تلك الأصول التي درسوها نتيجة ذلك الاستقراء بقدر ما أدى إليه اجتهادهم وفهمهم .

فليس معنى وجود أول مؤلف مشهور عن الموضوع في القرن الثالث الهجري – أصول ابن السراج – أن تلك الأفكار لم تكن موجودة من قبل ، بل كانت موجودة في صورتها العملية في دراسات النحاة وآرائهم ، لكن لم توضع للبحث بطريقة مباشرة إلا بعد فترة كافية من بداية النحو ونموه ، وهذا طبيعي !! الجزئيات والممارسة أولا ، ثم استخلاص الأفكار العامة من تلك الجزئيات .